

## عندما تفشل الديمقراطية، فالحرب لا تجلب الحرية

كرم نعمة  
كاتب عراقي  
مقيم في لندن



المخاوف المتصاعدة في العالم أكثر مما هي في أفغانستان. من عودة حركة طالبان المتشددة مع اقتراب موعد انسحاب القوات الأميركية بعد عشرين عاما من إدارة الفشل، تعيد إلى الذاكرة أسوأ جُمْل المفاهيم السياسية التي قيلت في زمن الحرب.

كان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأميركي عام 2003 يحثني مع رئيسه جورج بوش الابن بسحق العراق كدولة، تحت ذريعة أن الحرب تجلب الحرية. أما شعار "الحرية الدائمة لأفغانستان" الذي سبقه، فبقي مجرد صراخ إعلامي منذ أول ضربة أميركية لكابل.

لم تنته الحرب في العراق وأفغانستان إلى اليوم، ولم تجلب الولايات المتحدة معها الديمقراطية، فيما ينظر التاريخ السياسي إلى رامسفيلد بازدياد بوصفه مثالا عن الغطرسة الكاذبة مثله مثل بوش الابن. باب الحرب الدوار يقف عند أفغانستان اليوم، فبعد عشرين عاما من القتال، لم يتم القضاء على طالبان المتوحشة، والأفغان بمن فيهم الحكومة والجيش يضعون أيديهم على قلوبهم من اجتياح قادم لنوي المعائم البيضاء، لن تكون ضحاياها النساء اللواتي رمين البراقع فقط، ذلك بمجرد اكتمال الانسحاب الأميركي في سبتمبر القادم.

كذلك تحوّل الحروب غالبا القيم السياسية المعلنة إلى دراما كوميدية، بمجرد أن نعرف أن واشنطن تتحاور منذ سنوات مع حركة طالبان المخترقة من أجل السلام؛ جزء من مشهد الكوميديا أن زلمي خليل زادة مجمل مشهد الرقاعة السياسية في العراق بعد الاحتلال يقود الحوار مع طالبان، وعلينا أن نتوقع النتائج أكثر مما نترقبها.

يتهمك الصحافي البريطاني ماركس هاستينغز مؤلف كتاب "تاريخ ملحمي لحرب مأساوية" على موعد الحرب القادمة للولايات المتحدة بعد الانسحاب من أفغانستان، وهو يستعيد مزجة قديمة بالقول "ماذا لو بدأت الحرب ولم يات أحد".

جزء من الكوميديا السياسية هو الحوار الذي كُتِف عنه مؤخرا بين الهند وطالبان وهي تستعد للعودة بوصفها المسيطر ثانية على أفغانستان. "لا تعب عن بالك هنا باكستان وعلاقتها المخورة بشكل دائم مع الهند".

لذلك صار السؤال بشقين، ليس عن الديمقراطية التي فشلت واشنطن بتثبيتها في أفغانستان كما في العراق بعد عقدين من القتال، بل انصياح الهند للحوار مع حركة وحشية وبغيضة ما زالت تؤمن بايديولوجية تعود إلى القرون المظلمة، لأنها شعرت بعودتها القريبة بعد الفشل الأميركي في اقتلاعها.

وتلك خطوة عملية وفق فن الممكن السياسي، أو بتعبير مايكل كوجلمان الباحث في مركز ويلسون بواشنطن "إنها خطوة عملية للغاية لقد قرأت الهند ما كتب على الحائط وتعلم أن حركة طالبان القوية تستعد لأن تصبح أكثر قوة في أفغانستان". تلجا الهند مبكرا للتحاور مع طالبان قبل أن تصل إلى القصر الرئاسي في كابول من أجل

ضمان عدم استهداف مصالحها. مازالت القصة لم تغادر ثيمتها السياسية في سؤال أين الديمقراطية بعد عقدين من الموت، وماذا عن جملة سيء الذكر رامسفيلد عن الحرب التي تجلب الحرية، فيما أشد أعداء طالبان يحاورونها اليوم باعتبارها العائد ثانية لبلد لم تجفّ دماؤه بعد!

ربما من مصلحة الأميركيين أن يضع الرئيس جو بايدن خطط الانسحاب من المناطق المتوترة من أجل الحفاظ على جنوده "فرنسا تعمل الشيء نفسه في أفريقيا" لكن لمن يتركون تلك البلدان المنتهية، الأهم من ذلك من يحاسب من على الديمقراطية المهذورة والوعود التي لم تتحقق من النجف حتى ثورا بورا؟ منذ بداية الألفية الثانية التزمت الولايات المتحدة مع دعم غربي لها بإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط بذرائع شتى، اكتشف العالم لاحقا كذب أغلبها، القضاء على أسلحة الدمار الشامل في العراق التي لم يعثر عليها، وفشل القضاء على طالبان في أفغانستان التي تتحاور معها واشنطن اليوم.

كانت الولايات المتحدة تريد إقناع العالم بأنها تضحى بجنودها في هذه الدول لدعم الحكومات المتعاطفة معها وتعزيز الاستقرار وحرمان التنظيمات الإسلامية المتطرفة من المالدات الأمتة. لم يتحقق شيء من ذلك بمجرد تأمل الخارطة السياسية من العراق إلى سوريا واليمن حتى ليبيا. مع التكلفة المؤلمة التي دفعتها واشنطن من أرواح جنودها وأموالها التي وصلت إلى تريليون دولار في أفغانستان وأكثر من ذلك في العراق.

يمكن الحديث عن هزيمة داعش بمساعدة القوات الأميركية، لكن هذا التنظيم ولد كنتاج لاحق للتدخل الأميركي في المنطقة، ولم يكن من ضمن نراتعها في إرسال القوات إلى المنطقة. من البساطة بمكان توصل أي مراقب إلى نتيجة أن الفشل كان نهاية إرسال القوات الأميركية إلى المنطقة، والفشل كان نتيجة انسحاب تلك القوات وليس تحقيق مهامها، والفشل أيضا في مسعى الرئيس بايدن اليوم وهو يرتب على أكتاف إيران وهي تدفع بزعمائها الراديكاليين للحوار مع واشنطن.

فيما لم يتحقق شيء من السياسات الاستعمارية الجديدة، بينما أصبح الجحيم معادلا واقعيا لجنة الديمقراطية التي كانت تودع بها شعوب المنطقة من إدارة جورج بوش الابن.

قبل سنوات وصف الكاتب البريطاني ماثيو باريس ما حصل من إخفاقات تاريخية من قبل القوات الغربية في العراق وليبيا وأفغانستان وسوريا، بأنهم درس سياسي للتعلم من الفشل. مطالبا حكومات العالم الغربي الاعتراف بأنها ضلت طريقها إلى المنطقة، فالكذب بالعي صوره أن تتحدث الغدارتان الأميركية والبريطانية بأنهما تعرفان ماذا تفعلان في العراق وأفغانستان.

يتساءل باريس الذي يعد من بين أدق المحللين السياسيين معرفة بالعالم العربي: لماذا تنحس لأسطورة لورنس العرب، باعتبارنا من يمتلك الخبرة والدراية لتقديم الحل المثالي لمعضلات تلك الدول؟ ما الدليل الذي يقدمه لنا التاريخ على نجاحنا هناك من العراق حتى ليبيا؟



## الشرق الأوسط: تجميد النزاعات وتعقيدات إعادة التركيب

الإيراني العسكري في سوريا وحزب الله.

على صعيد آخر يمكن للوضع الجديد في أفغانستان بعد إتمام الانسحاب الأميركي في سبتمبر القادم، أن يخلط الأوراق منذ الآن. وحسب متابعين للوضع الأفغاني فقد نسجت حركة طالبان حلفا مع القاعدة و"داعش" وتنظيمات متشددة للسيطرة على البلاد، ومن جهتها بدأت إيران الحذرة من هذه التطورات في حشد ميليشيات تستدعيها من الساحة السورية كي تعزز أنصارها داخل أفغانستان. ويطل ذلك اللعبة الدولية حول مجمل الشرق الأوسط الكبير.

مما لا شك فيه أن الصين القوة العالمية الأولى المنافسة للولايات المتحدة تراقب باهتمام انسحاب واشنطن العسكري التدريجي ليس فقط من أفغانستان، بل كذلك إخلاء بعض القوات الأميركية في العراق وبعض المواقع الأميركية في الدول العربية في الخليج. وإن لا يمكن للصين، التي تملك فقط تواجدا عسكريا عبر قاعدتها في جيبوتي (القاعدة العسكرية الوحيدة في العالم خارج جوارها المباشر)، تصوّر ملء الفراغ العسكري الذي ستتركه واشنطن، إلا أنه من المرجح أن تقوم بكن بتفعيل عناصر قوتها الناعمة عبر ترسيخ وتكثيف التبادلات الاقتصادية والاستثمارات، ما يتيح لها على وجه الخصوص بناء طرق الحرير الجديدة. وهكذا سيكون الشرق الأوسط الكبير في قلب صراعات الثلاثي الأميركي - الصيني - الروسي وسيكون على القوى الإقليمية التوضع تبعا لذلك. ومن هنا ليس من الضروري إذا توجهت إدارة بايدن لتمدّد الوضع القائم أو تحبّيز مشاريع إعادة تكوين دول في بعض الحالات، أن تقبل القوى المتنافسة الأخرى بذلك مما يترك الباب مفتوحا على عدة احتمالات. وعلى سبيل المثال سيكون مستقبل إيران الاقتصادي بعد رفع العقوبات محور صراع بين عدة لاعبين: الولايات المتحدة، الصين، روسيا وكذلك بلدان أوروبية والهند.

انطلاقا من ذلك يتبيّن أن الشرق الأوسط مرشح للدخول في مرحلة انتقالية هامة بالقياس لما سبقها، خاصة إذا ارتبطت تفاهات تنظيم الخلافات بديناميكيات يمكن أن تمهد الطريق لوقف التدهور وبلورة خارطة إقليمية أخرى أكثر استقرارا.

**الصين القوة العالمية الأولى  
المنافسة للولايات المتحدة  
تراقب باهتمام انسحاب  
واشنطن العسكري التدريجي،  
ليس فقط من أفغانستان بل  
كذلك إخلاء بعض القوات  
الأميركية في العراق وبعض  
المواقع في الخليج**

بين الولايات المتحدة وإسرائيل. يترك التجميد المنتظر وكذلك سيناريو المساومة الكثير من الأسئلة المعلقة في منطقة مركزية بالنسبة إلى موازين القوى الدولية ورسم ملامح النظام العالمي الجديد. على ما يبدو أن توجهات إدارة بايدن في تجميد النزاعات لا تلقى التجاوب المطلوب، والدليل الأكبر تطورات صراع اليمن، إذ أن الاستعداد السعودي للحل لم يجد صدى عند الجانب الحوثي وإيران، واقتصر رد فعل واشنطن على محاولات وساطة عقيمة وتصريحات متناقضة حول الاعتراف بشرعية الحوثيين من دون تحقيق أي اختراق ملموس. أما في العراق فمن الواضح أن الحشد الشعبي الموالي لإيران يسجل نقاطا وتستمر العمليات ضد القوات الأميركية.

وفي سوريا، بعد قمة بايدن - بوتين وبدل تفاهم الحد الأدنى بين واشنطن وموسكو، إذ بالجانب الروسي يصعد من باب إدخال المساعدات الإنسانية الأممية ويترك الباب مفتوحا لمزيد من الانهيار الاقتصادي والإنساني. وفي لبنان يبقى الاستعصاء سيد الموقف والمحور الموالي لإيران متمسك بمواقفه. على خط آخر ينظر البعض إلى نهاية حقبة بنيامين نتنياهو هو إسرائيل وتراجع الإدارة الحالية عن بعض قرارات الإدارة السابقة، المنطقت مع تطبيع بعض الدول العربية مع إسرائيل. إذ أظهرت هبة القدس وحرب غزة عدم إمكانية تخطي العامل الفلسطيني وبرز بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي "أولوية التهديد الإيراني" والخافة من تخفيف الدعم الأميركي. - اللافت زيادة وتيرة التشاور الأميركي - الإسرائيلي بشأن التناقضات حول الملف النووي الإيراني ويبدو أن الديمقراطيين في الولايات المتحدة يراهنون على وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الواسطي الانتماء والنجم الصاعد في المشهد السياسي. وهذا الواقع الإسرائيلي المستجد يبقى هشاً ولن يقود إلى تغييرات في التعاطي مع الواقع الإقليمي وخاصة إزاء وضع غزة والوجود

د. خطر أبودياب  
أستاذ العلوم السياسية المركز  
الدولي للجيوبوليتيك - باريس

لم ينجح الرهان على تغييرات حاسمة في الشرق الأوسط منذ سريان "الفوضى التدميرية" في 2011، في موازاة موجة التحولات ومحاولات التغيير. واليوم بعد وصول إدارة جو بايدن والانعطاف السعودي والتغيير في إسرائيل والانتخابات الرئاسية في إيران والتبدل التركي والانسحاب الأميركي المبرمج من أفغانستان، يحق التساؤل عن إمكانية ربط تجميد النزاعات بإدارة الفوضى لتكريس الوضع القائم وتوزيع النفوذ. تؤكد ذلك تعقيدات إعادة تركيب المنطقة (سايبكس بيكو جديدة أو مؤتمر وستفاليا مبتكر على قياس الإقليم) بانتظار اتساح التغييرات في حال استكمال صفقة الاتفاق النووي مع إيران وتداعيات تخفيف الانخراط الأميركي. لكن تنظيم الخلافات أو تجميد النزاعات لا يعني غياب إمكانية حصول نزاع جديد فوق النيل بسبب سد النهضة الإثيوبي، والأهم أنه لا يعني طمس التقارب السوءاء في منطقة مليئة بزاعات مستعصية وكراهيات قاتلة وتطاحن خارجي ومشاريع إمبراطورية تصادر الخرائط والأوطان. رغم أن أجواء مفاوضات فيينا توحى بعقبات كداء. لكن القرار السياسي المتخذ على أعلى مستوى في البيت الأبيض وحاجة إيران الماسة لرفع العقوبات الأميركية، يدفعان للاعتقاد بأن الصفقة ستتم في نهاية المطاف سواء قبل نهاية عهد حسن روحاني أو أواخر أغسطس القادم أو بعد تسلم إبراهيم رئيسي زمام السلطة التنفيذية. إلا أن العودة إلى الاتفاق تحمل معها أسئلة حول تسليم طهران بالتخلي فعلا عن هدفها غير المعلن بتصنيع سلاح نووي، وإذا كانت القيادة الإيرانية ستوافق على التخلي عن مكاسبها الإقليمية وفك ارتباطها بالصراع الفلسطيني - العربي مع إسرائيل. حصريّة التفاوض بالعودة إلى اتفاق 2015 لا غير، لكن الرفض الإيراني بحث برنامج الصواريخ الباليستية والسلوك الإقليمي، يعني ضمنا حث واشنطن على قبول استمرار الوضع القائم لصالح النفوذ الإيراني في اليمن والعراق وسوريا ولبنان، وهل سيكون ثمن ذلك قبول إيران بتجميد دعمها للمواجهة ضد إسرائيل. بيد أن ذلك يتوقف أيضا على دراسة تداعيات تخفيف الوجود العسكري الأميركي في العراق والدول العربية في الخليج، ومدى استمرارية التداخل الاستراتيجي

